

رسالة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

وفقاً للمادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة، يشرفني أن أحيل طيه القرار رقم ٦٠٠٩ المؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الذي اعتمده جامعة الدول العربية في دورتها العادية ١١٤ المنعقدة على مستوى وزراء الخارجية يومي ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، مصر، وعنوانه "احتلال إيران للجزر العربية التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي".

وسأغدو ممتناً لو تفضلتم بعرض هذه الرسالة ومرفقها على نظر أعضاء مجلس الأمن وتعميمها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) د. حسين حسونة

السفير

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

احتلال إيران للجزر العربية التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي

إن مجلس الجامعة،

بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- ونظرا لعدم استجابة الحكومة الإيرانية للدعوات الصادقة والجادة الصادرة عن مؤتمر القمة العربي، ومجلس الجامعة، ودول إعلان دمشق، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودولة الإمارات العربية المتحدة الداعية إلى حل النزاع حلا سلميا،
- واعتبارا لاستمرار الحكومة الإيرانية في تكريس احتلالها للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وفرض الأمر الواقع بالقوة،
- ونظرا لقيام إيران بمناورات عسكرية تشمل جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى، ومياها الإقليمية وإجراء تغييرات ديمغرافية في الجزر الثلاث،

يقرر

- ١ - التأكيد على كافة قراراته السابقة التي اتخذها بشأن احتلال إيران للجزر العربية الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي.
- ٢ - التأكيد المطلق على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث: طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى، وتأييد كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على جزرها المحتلة.

- ٣ - استنكار استمرار الحكومة الإيرانية في تكريس احتلالها للجزر الثلاث وانتهاك سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة. مما يزعزع الأمن والاستقرار في المنطقة ويؤدي إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين.
- ٤ - إدانة المناورات العسكرية الإيرانية التي تشمل جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، طنّب الكبرى وطنّب الصغرى وأبو موسى ومياهاها الإقليمية، والطلب من إيران الكف عن إجراء مثل هذه الانتهاكات والأعمال الاستفزازية التي تعد تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة ذات سيادة، ولا تساعد على بناء الثقة وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، وتعرض أمن وسلامة الملاحة الإقليمية والدولية في الخليج العربي للخطر.
- ٥ - دعوة الحكومة الإيرانية مجددا إلى إنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث، والكف عن فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن إقامة أي منشآت فيها، بهدف تغيير تركيبتها السكانية والعمرائية، وإلغاء كافة الإجراءات وإزالة كافة المنشآت التي سبق تنفيذها من طرف واحد في الجزر الثلاث، باعتبارها أعمالا منافية لأحكام القانون الدولي واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم عليها وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.
- ٦ - مطالبة إيران بترجمة توجهاتها المعلنة، في عهد الرئيس الإيراني محمد خاتمي، برغبتها في تحسين العلاقات مع الدول العربية إلى خطوات عملية وملموسة، قولاً وعملاً، بالاستجابة الصادقة للدعوات الجادة والمخلصة الصادرة من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودول إعلان دمشق، والدول العربية، والأمين العام للأمم المتحدة، الداعية إلى حل النزاع حول جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، بالطرق السلمية، وفق الأعراف والمواثيق وقواعد القانون الدولي، من خلال المفاوضات المباشرة الجادة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، من أجل بناء الثقة وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.
- ٧ - إبلاغ الأمم المتحدة بأهمية إبقاء القضية ضمن المسائل المعروضة على مجلس الأمن، إلى أن تنهي إيران احتلالها للجزر الثلاث، وتسترد دولة الإمارات العربية المتحدة سيادتها الكاملة عليها.
- ٨ - تكليف الأمين العام متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير إلى المجلس في دورته القادمة.